المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 5
العـــدد : 12500
المسلسل : 17

بيان وزارة المالية:

٦٥٥ مليارا إيرادات عام ٢٦/ ١٤٢٧هـ بزيادة ٢٦٥ مليارا والمصروفات ٣٩٠ مليارا بزيادة ٥٥ مليارا

أصدرت وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالى ١٤٢٧/١٤٢٨هـ امس الاثنين بيانا أوضحت فيه النتائج المالية للعام المالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ واستعرضت الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالى الجديد وتطورات الاقتصاد الوطنى. وفيما يلى بيان وزارة المالية:

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 5 المسلسل : 17

١- الايرادات: يتوقع أن تبلغ الايرادات للعام المالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٦٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وخمسة وخمسين الف مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وخمسة وستون الف مليون ريال عن المقدر لها.

٢- المصروفات: يتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعين الف مليون ريال بزيادة مقدارها (٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وخمسون الف مليون ريال عما صدرت به الميزانية وتشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وبعض المشاريع الاخرى والتكاليف التى ترتبت نتيجة زيادة القبول فى الجامعات والابتعاث وإعانة الاعلاف وما استجد من مصروفات طارئة.

وبناء على الامر الملكى الكريم رقم /أ/١٤٩/ وتاريخ ١١/١١/ ١٤٢٧هـ تم توزيع فائض إيرادات العام المالى الحالى وفقا لما يلي:

أ- (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعون الف مليون ريال لتمويل مشاريع مرحلة ثالثة من البرنامج الاضافى لتطوير وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية على مدى خمسة أعوام مالية ابتداء من العام المالى القادم ١٤٢٧/١٤٢٨هـ كما يلي:

المبلغ ريال الغرض

١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لمشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة

٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لمبانى مدارس البنين والبنات

٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لاستكمال مبانى الجامعات والكليات

١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لمبانى وتجهيزات مراكز ومعاهد التعليم الفنى والتدريب المهنى

(١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لاستكمال متطلبات إنشاء مراكز الرعاية الصحية الاولية

(١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لدور الملاحظة والرعاية والتأهيل

(٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لمشاريع المياه والصرف الصحى

(٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لمشاريع الطرق

(٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لمشاريع درء أخطار السيول وتصريفها

(٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) لمشاريع ايصال الخدمات الى حدود المدن الصناعية

(٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) للبنى التحتية للمدينتين الصناعيتين الجبيل وينبع وما يخص منها رأس الزور.

١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لمشاريع الارصفة وتعميق المداخل والطاقة الكهربائية بالموانئ وتشمل ما يخص رأس الزور.

ب- (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون الف مليون ريال لزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة.

ج- (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة الف مليون ريال يحول لاحتياطى الدولة.

د- يحول الباقى من الفائض الى حساب تسديد الدين العام.

وتشير التوقعات الاولية الى أن حجم الدين العام سينخفض فى نهاية العام المالى الحالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ الى حدود (٣٦٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وستة وستين الف مليون ريال لتتقلص نسبته الى (٢٨) بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لعام ٢٠٠٦م مقارنة بـ٤٠ بالمئة فى نهاية العام الماضى.

ثانيا: الميزانية العامة للدولة للعام المالى ١٤٢٧/١٤٢٨هـ:

بناء على التوجيهات السامية روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع إعطاء الاولوية للخدمات التى تمس المواطن بشكل مباشر مثل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحى والطرق والتعاملات الالكترونية الحكومية ومشروعات البنية الاساسية وتعد هذه الميزانية استمرارا للتوجيهات الكريمة بالتركيز على الانفاق الرأسمالي

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 5 المسلسل : 17

وزير المالية:

١،٣ تريليون ريال حجم الناتج المحلي بنمو ٤،٢٪ بالاسعار الثابتة

المملكة حافظت على مستويات منخفضة للتضخم

٤٦٠ مليارا حجم الدين العام بنهاية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

ويتوقع انخفاضه إلى ٣٦٦ مليارا مشكلا ٢٨٪ من الناتج المحلي

حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة وستساعد هذه المشاريع بإذن الله على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار الخاص.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ:

١- قدرت الايرادات العامة بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة الف مليون ريال.

٢- حددت النفقات العامة بمبلغ (٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانين الف مليون ريال.

ثالثا: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الاجمالية عن (١٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعين الف مليون ريال.

وفي ما يلي استعراض لابرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للانفاق على القطاعات الرئيسية ذات الصلة بالخدمات والتنمية:

١- قطاع التعليم: بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٩٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وتسعين الفا وسبع مئة مليون ريال.

ومن منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرين الف مليون ريال ففي مجال التعليم العام تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء ما يزيد عن (٢٠٠٠) الفي مجمع ومدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة الى المدارس الجاري تنفيذها حاليا البالغ عددها (٤٨٠٠) أربعة الاف وثمان مئة مدرسة وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) الفي مبنى مدرسي للبنين والبنات وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الالي وكذلك إنشاء ميان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية افتتاح أربع جامعات جديدة في تبوك والباحة ونجران وجامعة البنات مع إنشاء المدن الجامعية اللازمة لها واستكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة وكذلك مشاريع بإنشاء وتجهيز (٥٦) ست وخمسين كلية في الجامعات القائمة وإنشاء وتجهيز مستشفى جامعي جديد إضافة للمستشفيات الجامعية الاخرى الجاري تنفيذها وعددها (٥) خمسة مستشفيات وإضافات وتحسينات للمستشفيات الجامعية القائمة وتجهيز المعامل والمختبرات الجامعية كما تم افتتاح وتشغيل /١٩/ تسع عشرة كلية جديدة.

وسيستمر في العام المالي القادم الابتعاث الخارجي في تخصصات الطب والهندسة والحاسب الالي والمحاسبة والقانون تنفيذا للتوجيهات السامية باعتماد البرنامج الاضافي للابتعاث.

وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني ولزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني تضمنت الميزانية مشاريع جديدة تشمل إنشاء وتجهيز (٧) سبع كليات تقنية للبنين و(٣) ثلاثة معاهد عليا للبنات و(٩) تسعة معاهد تدريب مهني وكذلك افتتاح وتشغيل /٥/ خمسة معاهد تقنية عليا للبنات و/٩/ تسعة معاهد تدريب مهني.

وفي مجال العلوم والتقنية تم اعتماد عدد من مشاريع المرحلة الاولى للسياسات الوطنية للعلوم والتقنية ضمن ميزانية مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٢- الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٣٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين الفا وخمس مئة مليون ريال وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد عن

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 6
العـــدد : 12500
المسلسل : 17

تزايد الضغوط التضخمية في قطاع المقاولات ابرز التحديات التي تتطلب الحد منها

توزيع فائض:

*١٠ مليارات لمشاريع المسجد الحرام و٨ مليارات لمباني المدارس والجامعات ومليار لتجهيزات ومباني مراكز التعليم الفني ومليار لاستكمال متطلبات مراكز الرعاية الصحية

*٤٠ مليارا لتمويل مشاريع المرحلة الثالثة من البرنامج الإضافي لتطوير وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية على مدى ٥ أعوام

*٢٠ مليارا لزيادة رأسمال صندوق الاستثمارات العامة و١٠٠ مليار لاحتياطي الدولة والباقي لتسديد الدين العام

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 6 المسلسل : 17

الوزراء ينصتون لتوجيهات المليك

التعليم:

٩٦,٧ مليارا مخصصات لقطاع التعليم والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ٣٩,٥ مليار ريال مخصصا

البلدية والمواصلات:

١٥,٥ مليارا مخصصات قطاع الخدمات البلدية

٢٤,٨ مليارا لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الاساسية

صناديق التنمية وبرامج التمويل الحكومية

صرف ١٤ مليارا قروضا عقارية وصناعية وزراعية و التسليف للمواطنين في السنة الجديدة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 6 المسلسل : 17

(٣٨٠) ثلاث مئة وثمانين مركزا للرعاية الصحية الاولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء (١٣) ثلاثة عشر مستشفى تبلغ سعتها (١١٠٠) الف ومئة سرير إضافة الى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثا وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية وإضافات على المشاريع القائمة وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالى (٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة الاف وست مئة مليون ريال . كما يجري حاليا تنفيذ (٦٤) أربعة وستين مستشفى بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ حوالى (٩٨٥٠) تسعة الاف وثمان مئة وخمسين سريرا ويتوقع بنهاية العام المالي الحالي الانتهاء من تنفيذ /٣٥/ خمسة وثلاثين مستشفى بطاقة سريرية إجمالية تبلغ (٢٨٥٠) الفين وثمان مئة وخمسين سريرا ونتيجة لذلك سترتفع الطاقة السريرية الاجمالية بنسبة (١٣) بالمئة للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة بعد الانتهاء من تنفيذ جميع هذه المشاريع.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لانشاء دور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومباني لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي إضافة الى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الاسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة الاف مليون ريال إضافة الى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالايتام وذوي الاحتياجات الخاصة مع العمل على اختصار الاطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناء على التوجيهات الملكية الكريمة.

٣- الخدمات البلدية: يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والامانات والبلديات والمجمعات القروية حوالى (١٥,٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر الفا وخمس مئة وثلاثين مليون ريال وتضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها مايقارب (١١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر الفا ومئة مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية وتصريف مياه الامطار ودرء أخطار السيول واستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والانارة للشوارع ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطىء البحرية.

٤- النقل والاتصالات: بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالى (١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر الفا وست مئة مليون ريال .

وشملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٨٠٠٨) ثمانية الاف كيلو متر وتطوير وتحسين الطرق القائمة وإضافات لمشاريع الطرق القائمة وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ هذه المشاريع حوالى (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة الاف وثلاث مئة مليون ريال ومنها الطريق الساحلي السريع / الشقيق / جازان / وطريق /الظهران / العقير / سلوى / المزدوج واستكمال إعادة إنشاء طريق /الظهران / الدمام / الجبيل/ السريع وطريق /الظهران / الدمام / أبوحدرية / حفر الباطن / رفحاء / واستكمال توسعة طريق /الظهران / بقيق / الاحساء / مع التقاطعات واستكمال الطريق الدائري بالاحساء والاعمال التكميلية لطريقي /القصيم / حائل / الجوف/ و / القصيم / المدينة المنورة /ينبع / رابغ السريع/ مع اعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٨٢٠٠) ثمانية الاف ومئتي كيلو متر إضافة الى ما يقارب (١٦٠٠٠) ستة عشر الف كيلو متر يجرى تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طريق /الطائف/ الباحة/أبها/ وطريق /جدة / جازان/ الساحلي وطريق /نجران/السليل/ وطريق /تبوك/تيماء/المدينة المنورة/ وطريق /الخرج/حرض/ بطحاء/ الذي يربط المملكة مع دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة والمرحلة الاولى من طريق /بطحاء /شبيعة/أم الزمول/ الذي يربط المملكة بدولة عمان الشقيقة والطريق المباشرين المدينة المنورة وحائل وامتداد طريق الرياض / الدمام السريع/ حتى التقائه بالكورنيش /الدائري بالدمام/ علما أن شبكة الطرق القائمة يبلغ طولها حوالى (٥٣٠٠٠) ثلاثة وخمسين الف كيلو متر كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها حوالى (٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة الاف وأربع مئة مليون ريال تشمل إنشاءات وتطوير للموانىء والخطوط الحديدية ومرافق المطارات والخدمات البريدية.

٥-المياه والزراعة والتجهيزات الاساسية: بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الاساسية والقطاعات الاقتصادية الاخرى حوالى (٢٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين الفا وثمان مئة مليون ريال ولتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وخدمات الصرف الصحي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في جميع مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الابار ومحطات للضخ والتنقية ومحطات تحلية للمياه ودراسات للكهرباء وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ هذه المشاريع ما يقارب /١٦,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ستة عشر الفا وثلاث مئة وخمسين مليون ريال بما في ذلك الاضافات للمشاريع القائمة.

وفي المجال الزراعي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لانشاء محاجر حيوانية ونباتية ومختبرات لفحص المستحضرات الحيوية البيطرية وتحديث وتطوير مصنع التمور بالاحساء وكذلك رفع طاقة مطاحن الدقيق.

وفي مجال الصناعة ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات تضمنت

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 6 المسلسل : 17

الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات / الجبيل ٢ وينبع ٢/ وإنشاء أرصفة إضافية بموانئ المدينتين الصناعيتين وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات وتطوير وتوسعة التجهيزات الاساسية للصناعات البتروكيماوية على مساحة إجمالية تبلغ (٨٧) سبعة وثمانين مليون متر مربع وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الاخرى إضافة لمشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء بتكاليف مقدرة لتنفيذها تقارب (٥,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة الاف وثلاث مئة وخمسين مليون ريال ·

٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية استكمالا لدعم مؤسسات الاقراض الحكومي ستتم زيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة بناء على الامر الملكي الكريم الذي سبقت الاشارة اليه ب (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين الف مليون ريال وسيواصل مع الصناديق الاخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية والمنشآت الصغيرة والناشئة التي شملها النظام الجديد للبنك السعودي للتسليف والادخار وستساهم هذه القروض بإذن الله في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني ·

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تقدم من قبل صندوق التنمية العقارية والصندوق الصناعي والبنك السعودي للتسليف والادخار والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ حوالي (٢١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستة عشر الف مليون ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرة لاقراض الفنادق والمناطق السياحية والمنشآت الصحية والتعليمية الاهلية والمخابز ويتوقع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٢٧/١٤٢٨هـ مايزيد عن (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة عشر الف مليون ريال ·

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الاهلي وتنميته سيتم تنفيذ برنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الاهلي ·

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج الى نهاية العام المالي الحالي حوالي (٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة الاف وسبع مئة مليون ريال ·

رابعا: تطورات الاقتصاد الوطني:

١- الناتج المحلي الاجمالي: من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي هذا العام ١٤٢٦/١٤٢٧/ ٢٠٠٦م وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٠١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الف وثلاثة مئة وواحد مليار ومئتي مليون ريال بالاسعار الجارية محققا بذلك نموا نسبته ١٢,٤ في المائة وأن يحقق القطاع البترولي نموا تبلغ نسبته ١٦ في المئة بالاسعار الجارية كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نموا نسبته ٧,٩ بالمئة بالاسعار الجارية ·

أما بالاسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الاجمالي نموا تبلغ نسبته ٤,٢ في المئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١/٦/ بالمئة·

كما يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بالاسعار الثابتة بنسبة ٦,٣ في المئة وقد حققت جميع الانشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية الى (١,٠١) في المئة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين /٩,٥/ في المئة وفي نشاط التشييد والبناء ٦,٣ في المئة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٥,٥ في المئة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٥,٢ في المئة وفي نشاط خدمات المال والاعمال والتأمين والعقارات ٥,١ في المئة·

ولم يحقق قطاع البترول نموا إيجابيا بالاسعار الثابتة هذا العام نظرا لان نمو الانتاج مرتبط بشكل أساسي بالطلب العالمي على البترول·

وقد كان للاجراءات والقرارات التي استصرت المملكة في تبنيها في مجال الاصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الايجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت الى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي ٤٤,٨ في المئة بالاسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات·

٢- المستوى العام للاسعار: أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للاسعار ارتفاعا خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م نسبته ١,٨/ في المئة عما كان عليه في عام ١٤٢٥/ ١٤٢٦/٢٠٠٥م وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات·

أما عامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته /٢,١/ في المئة في عام ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م مقارنة بما كان عليه في العام السابق·

٣- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الاجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عام ١٤٢٦/ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م (٨٠٨,٠٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وثمانية الاف وثلاثين مليون ريال بنسبة زيادة مقدارها (١٥,١) بالمئة عن العام المالي السابق·

كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (٧٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعين الف مليون ريال بارتفاع نسبته (١٠,٨) بالمئة عن العام المالي السابق وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٠,١) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية·

أما الواردات السلعية والخدمية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 12500
الصفحـات : 6 المسلسل : 17

فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٨٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعة وثمانين الفا وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٧.٢) بالمئة عن العام المالي السابق وأن تبلغ الواردات السلعية منها (٢٤٣,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وثلاثة وأربعين الفا وسبع مئة وعشرين مليون ريال بزيادة نسبتها ٩,٤ بالمئة ·

كما تشير التقديرات الاولية لمؤسسة النقد العربي السعودي الى أن الميزان التجاري سيحقق فائضا مقداره (٥٥٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وثلاثة وخمسون الفا وأربع مائة مليون ريال بزيادة نسبتها ١٧,٥ في المئة عن العام السابق نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية والصادرات الاخرى ·

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فى توقع أن يحقق فائضا مقداره (٣٥٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانية وخمسون مليون ريال فى العام المالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م مقارنة بفائض مقداره (٣٣٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وسبعة وثلاثون الفا وسبع مئة مليون ريال للعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م بزيادة نسبتها ٦ فى المئة ·

٤- التطورات النقدية والقطاع المصرفي: فى ضوء تطورات الاقتصاد المحلى والعالمى واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطنى ويحافظ على الاستقرار فى الاسعار المحلية وسعر صرف الريال فقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الاشهر العشرة الاولى من العام المالى ١٤٢٦/١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م نموا نسبته ١١,٨ فى المئة مقارنة بنمو نسبته ٨,٨ فى المئة خلال الفترة نفسها من العام المالى السابق ·

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفى فقد ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ١٣ فى المئة كما ارتفع إجمالى مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ٤,٩ فى المئة وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٠,٥) فى المئة لتصل الى (٨٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانين الفا وثلاث مئة مليون ريال·

ومما تجدر الاشارة إليه زيادة عدد المصارف المرخصة للعمل فى السوق المحلية الى (٢٢) اثنين وعشرين مصرفا بما فى ذلك مصرف الانماء وفروع البنوك الاجنبية كما تم الترخيص لعدد (١٤) أربع عشرة شركة مساهمة للتأمين التعاونى مما سيعزز المنافسة فى القطاع المالى لخدمة قطاعات الاقتصاد المختلفة وتوفير التمويل اللازم لها ·

٥- تطورات السوق المالية: بلغ المؤشر العام للاسهم بنهاية يوم الاربعاء ١٤٢٧/١١/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٣م (٧٩٥٠) سبعة الاف وتسع مئة وخمسين نقطة مقابل (١٦٧١٢) ستة عشر الفا وسبع مئة واثنتى عشرة نقطة فى بداية السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م كما بلغت قيمة الاسهم المتداولة حتى نهاية الشهر الحادى عشر من العام الحالى (٤,٩٩٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة الاف وتسع مئة وثمانية وتسعين مليار ريال وبلغت كمية الاسهم المتداولة خلال الفترة نفسها (٤٩,٢٤١,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وأربعين الفا ومئتين وواحدا وأربعين مليون سهم ·

وقد واصلت الهيئة إعداد وإصدار منظومة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها وخلال العام المالى الحالى أصدرت الهيئة لائحتين مهمتين لعمل السوق هما /لائحة صناديق الاستثمار العقارية/ و /لائحة حوكمة الشركات/ كما ستصدر قريبا /لائحة صناديق الاستثمار/ و /لائحة الاندماج والاستحواذ/ كما رخصت خلال العام المالى الحالى لثلاث وثلاثين شركة ومكتبا منها ستة عشر فى مجال الوساطة ليبلغ عدد شركات الوساطة ومكاتب المشورة المرخص لها منذ صدور لائحة الاشخاص المرخص لهم منتصف عام ٢٠٠٢م إحدى وأربعين شركة ومكتبا.

٦- تطورات أخرى:

أ- رفعت مؤسستا ستاندرد ان بورز وفيتش التصنيف الائتمانى للمملكة. وتعد هذه النتائج ممتازة فى ظل الاوضاع الاقتصادية الدولية والامنية مما يعكس مدى الثقة فى متانة الاقتصاد السعودى وستعزز هذه النتائج بإذن الله المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل ويخفض من تكلفته ·

ب- تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الانظمة التى من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها نظام الكهرباء ونظام تصنيف المقاولين ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية ونظام مكافحة الإغراق الموحد لدول الخليج العربية ونظام مزاولة المهن الصحية ونظام تعريفة الطيران المدنى ونظام الضمان الاجتماعى ونظام البنك السعودى للتسليف والادخار ·

ج- تأسيس الشركة السعودية للخطوط الحديدية المملوكة للدولة بالكامل والجدير بالذكر أن صندوق الاستثمارات العامة بدأ فى تنفيذ سكة حديد تبدأ شمالا من الجلاميد والحديثة بمنطقة الجوف وتنتهى برأس الزور على الخليج العربى مرورا بمناطق حائل والقصيم والرياض والمنطقة الشرقية·

د- الموافقة على إعادة هيكلة قطاع المياه الجوفية وقطاع توزيع مياه الشرب وتجميع الصرف الصحى ومعالجته مع تأسيس / شركة المياه الوطنية·

هـ- إطلاق المشروع الوطنى للتعاملات الالكترونية الحكومية وقد بدأت الوزارة بتنفيذ مشروع تسديد رسوم الخدمات الحكومية الكترونيا وذلك عن طريق ربط الجهات الحكومية مع نظام «سداد»·

و توقيع عقود لتنفيذ مشاريع حكومية تمت مراجعتها من قبل الوزارة خلال العام المالى الحالى عددها (٢٦٠٠) الفان وست مئة عقد تبلغ قيمتها الاجمالية حوالى (٥٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وخمسين الفا وثلاث مئة مليون ريال تمثل ضعف قيمة العقود التى وقعت العام المالى الماضى ·

وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الامين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الامن والاستقرار ·